

Education policy

سياسات التعليم

Prepared by Dr. Eman almasri

ELD 721

المحاضرة السابعة



ماجستير القيادة التربوية
Education policy
سياسات التعليم

المحاضرة السابعة

ELD721

صنع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي

Prepared by
Dr. Eman ALmasri

نتائج المحاضرة السابقة

- مكونات السياسات التعليمية
- مصادر صنع السياسات التعليمية
- مؤسسات صنع السياسات التعليمية الرسمية
- مؤسسات صنع السياسات التعليمية غير الرسمية

محتوى المادة الدراسية والجدول الزماني

المحاضرة	الموضوع	التاريخ	ملاحظات
1.	مفهوم السياسات التعليمية		✓
2	خصائص السياسات التعليمية وأنواعها		✓
3	التطورات التاريخية والحديثة والمنهجية للسياسات التعليمية		✓
4	نظريات السياسات التعليمية		✓
5	المداخل الاقتصادية لصنع السياسات التعليمية		✓
6	مؤسسات صنع السياسات التعليمية		✓
7	صنع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي		
8	تحليل السياسات التعليمية ودور البحث التربوي		
9	خصخصة التعليم		
10	نماذج من السياسات التعليمية في الوطن العربي والعالم		
	الامتحان النهائي		

نتائج المحاضرة السابعة

مفهوم صنع السياسات التعليمية

محاور ومعايير صنع السياسات
التعليمية

آلية وأساليب صنع السياسات
التعليمية

شروط الإعداد الجيد للسياسات التعليمية

مقدمة

تُعد عملية صنع السياسات التعليمية من العمليات الشائكة لتعدد وتنوع موضوعاتها ولأهمية أهدافها، إذ يُعتمد على النظام التعليمي في إعداد رأس المال البشري ويعني ذلك أنه المسؤول عن نهضة الأمة أو تخلفها، وتؤثر العديد من العوامل في صنع السياسات التعليمية. وقد كانت هذه العملية تتخذ شكل قرارات وزارية تتصف بالفردية والاستقلالية، وهذا كان حسب المدرسة التقليدية القديمة التي يؤمن أصحابها باستخدام القوانين والأنظمة بشكل حرفي ووجود بديل واحد، والابتعاد عن التغيير والتجديد، أما حديثاً فقد أصبح صنع السياسة التعليمية، ينبثق من خلال عملية تشاركية مكثفة بين مؤسسات عدة، وهذا ما تنادي به الإدارة الحديثة والتي تؤمن بوجود أكثر من بديل للحل، وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل الجهات المساهمة في صنع السياسة التعليمية، وتتبع مراحل منهجية في ذلك.

فماذا نقصد بعملية صنع السياسات التعليمية ؟



صنع السياسات التعليمية

مما لا شك فيه أن السياسة التعليمية لا يتم إيجادها وصناعتها وتطويرها حسب الأهواء والرغبات دون ضابط لها، وإنما تصاغ مبادئها وتوجهاتها في إطار حركة تفاعلية بين التعليم والمجتمع، والثقافة العالمية والمحلية؛ إذ لا يمكن أن تترك مسؤولية تطوير الموارد البشرية وإعداد الأجيال التي ستقود نهضة الدولة للصدفة، لذلك تتم عملية صنع سياسة التعليم من خلال تفاعلات عميقة ومتنوعة بين القوى الرسمية الصانعة للسياسة والمؤثرة فيها والقوى غير الرسمية من المستفيدين والمهتمين بالسياسة التعليمية والتي تؤثر فيها وتتأثر بها من خلال أطر وتفاعلات مختلفة.

مفهوم صنع السياسات التعليمية

مفهوم صنع السياسات التعليمية

هي عملية تصميم أو بناء السياسات التعليمية إذ تمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بالبنود واللوائح والقوانين. بمعنى آخر هي عملية تتضمن عدة خطوات تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل مروراً بعمليات نقاش وبحث وجمع المعلومات وتشارك فيها جهات رسمية وغير رسمية.

مدخلات عمليات مخرجات



- ✓ وكذلك هي عملية معقدة تسعى لتحديد الإطار العام لعملية التعليم، وتتسم بتوجهها نحو المستقبل، وسعيها إلى تحقيق الصالح العام في مجال التعليم وتحسين جودته، بأفضل الوسائل الممكنة.
- ✓ و تعد أيضاً نشاطاً يعكس التوجه نحو سياسات أفضل ونحو إعادة صياغة تضمن إيجاد حلول للمشكلات التعليمية لذا تتسم هذه العملية بالتعدد والتنوع في مكوناتها، ومن هنا يأتي مفهوم العملية الذي يؤكد على تفاعل مكونات صنع السياسة مراعيًا أهداف صانعي السياسة التعليمية الرسمية وغير الرسمية
- ✓ هي عملية تحويل المدخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى نتائج على شكل لوائح وتعليمات ومبادئ تنظم عملية التعليم وتنهض بها نحو تطور الدولة بكافة مجالاتها.

الخلاصة: هي عملية ممنهجة تشترك فيها عدة مؤسسات كالأجهزة التشريعية والأحزاب وجماعات المصالح بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية والفنية والتي تقوم بالمشاركة في صياغة هذه السياسات وتنفيذها ومتابعتها، حسب وزن ونفوذ القوى الصانعة لهذه السياسة.

وهي عملية ترتبط بشكل مباشر بالنظام السياسي، وتندرج تحت النشاط التخطيطي في مجال التعليم، وتتكون من مجموعة من الخطوات تبدأ بتحديد المشكلة، وتنتهي باتخاذ القرار وتنفيذه ومن ثم تقييم أثره على الطلبة والمؤسسات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة للدولة.



محاور صنع السياسات التعليمية

تركز صناعة السياسة التعليمية على عدة محاور منها :

1. الإشراف على التعليم العام والعالي.
2. وضع القواعد التي تنظم عمل الموظفين في التعليم وتنميتهم وتدريبهم.
3. تحديد محتوى التعليم ومناهجه وتخصصاته وفروعه.
4. كيفية بناء شخصية الطالب والخدمات التعليمية المقدمة له.
5. ربط التعليم بسوق العمل والمؤسسات الاجتماعية والإنتاجية والتأكد من تحقيق التعليم للأهداف المرجوة.
6. تطوير وإصلاح التعليم.

معايير صنع السياسات التعليمية

تخضع عملية صنع السياسة التعليمية لعدد من المعايير، وتحرص الدول على وضعها موضع التنفيذ في أثناء عملية صنعها للسياسة التربوية، ومن هذه المعايير:

1. ضرورة وضع السياسة التعليمية في إطار أيديولوجية الدولة وفلسفتها، تقرير السياسة التربوية وبرامجها على نحو يتوافق وأهداف الدولة، مما جعل السياسة التربوية متوافقة مع ظروف المجتمع وإمكانياته.
2. أن تلبي السياسة التعليمية المقررة حاجات الأفراد وطموحاتهم.
3. كذلك توافر المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التربوية.
4. يجب أن تكون السياسة التعليمية قابلة للترجمة إلى خطوات إجرائية من خلال الاستراتيجيات والخط



مراحل وخطوات صنع السياسات التعليمية

إن عملية صنع السياسات التربوية ليست عملية بسيطة، بل تعتمد على المنهج العلمي في حل المشكلات، بمعنى أنها ليست عملية عشوائية أو عفوية، حيث أن مراحل صياغة السياسات التربوية متعددة، إلا أنها متتالية، ومتكاملة، ومتفاعلة، فيما بينها في اتجاه تحقيق الأهداف، ولكنها تخضع لتأثير مختلف الجماعات الرسمية وغير الرسمية، كما يتوقف نجاحها على مدى الموازنة والتأييد الجماعي، كما تختص كل مرحلة منها بوظيفة محددة، وذلك لضمان سير النظام التربوي سيراً مطرداً نحو الأفضل .

إن عملية بناء السياسات التربوية تمر في عدة مراحل متكاملة ومتميزة وهي كالآتي:



المرحلة الأولى : تحديد المشكلة.

ويطلق عليها مرحلة المبادرة وتبدأ من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية أو الوضع الحالي وإجماع أغلبية صانعي السياسات التعليمية حول هذا الشعور وعلم الحكومة بالمشكلة إما عن طريق أحد صانعي السياسة في مجلس الأمة (البرلمان) أو مجلس الشورى أو الجهاز التنفيذي أو الإدارات الحكومية ثم تبدأ الجهة المسؤولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه.

مثال: كعدم رضا بعض الفئات في المجتمع نتيجة لتقييد نشاطاتهم بسبب وجود سياسة محبطة أو عدم وجودها

المرحلة الثانية: مرحلة جمع الحقائق وبلورة الآراء.

عندما تكون حالة عدم الرضا ملحوظة بشكل كبير يتم تقريب وجهات النظر والمناقشة والحوار وشرح وتفسير الشكاوى. إذ يتم إعادة صياغة وجهات النظر حيث يتم التشاور مع الأطراف المعنية وهي مرحلة يتم فيها جمع الآراء حول نقاط محددة وربما توضع هنا بعض التصورات الأولية للحلول البديلة.





المرحلة الثالثة: ظهور البدائل

وهى مرحلة الحوار والمناقشة وتتم عملية صياغة الأفكار على شكل بدائل للسياسة موضوع الدراسة : من خلال ترجمة المآخذ السلبية للمجموعة صاحبة الشكوى إلى ظهور البدائل وفي هذه المرحلة يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة، وهو ما تقوم به الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، والإداريون الذين تقع المشكلة في نطاق اختصاصهم. ويتم توسيع مدى المشاركة لتعزيز إمكانية نجاح البدائل المقنعة، وهنا يتم حماية المشاركين من الانتقاد بمنحهم الفرصة لتعديل البدائل قبل وصولها إلى المشرع.

المرحلة الرابعة: مرحلة المناقشة وتحليل البدائل

وفيها تخضع بدائل السياسة المقترحة لنقاش داخل الحكومة وتحليلها من حيث السلبيات والإيجابيات وتوافقها مع السياسة العامة للدولة وأثرها على التعليم واقتصاديات التعليم وتشمل أيضا الأطراف المعنية والمهتمة مثل الأحزاب وجماعات المصالح والإعلام، ومحاولة الوصول إلى اتفاق عام داخل الحكومة وخارجها.





المرحلة الخامسة: مرحلة التشريع

حيث يتم اختيار أحد الحلول المفروضة، والقرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ، ثم تعرض السياسة المختارة على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون ويتم تعميمها على الجهة المختصة للبدأ بتنفيذها للتأكد من فاعليتها .

أما في حالة الفشل في إقرار هذه السياسة يعود الأمر إلى المرحلة الثالثة لإعادة النظر فيها من جديد فيتم اجتماع القوى المختلفة وإعادة التحليل والمناقشة وصياغة السياسة وتعديلها أو الخروج بسياسة جديدة تتوافق عليها جميع الأطراف .



المرحلة السادسة: تنفيذ السياسة التعليمية

تختص هذه المرحلة بالعمل الفني والإجرائي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة التعليمية ومتابعتها، وذلك عن طريق تحويل الخطط والبرامج إلى نشاط فعلي يتم تنفيذه وتطبيقه في الواقع؛ ومعنى ذلك أن السياسة التربوية لا بد وأن تنتهي بوضع خطة للتنفيذ، والتي تعني مجموعة الإجراءات المتتابعة المحددة بزمان ومكان معينين، والتي تتخذ لتحقيق هدف معين ومحدد مسبقاً، مع تحديد الكلفة، ومصادر التمويل. ومن خلال هذه الخطوة يتم معرفة المدى الذي يسير فيه التنفيذ نحو الاتجاه الذي يحقق ما وضع سلفاً من أهداف، ومن ثم يمكن معرفة أوجه القصور والقوة في هذه السياسة.



• المرحلة السابعة: التغذية العكسية (الراجعة)

وهي آخر مرحلة في عملية صنع السياسة وعن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة وكذلك اعتمادها على شكلها الحالي أم التطوير والحذف أو الإضافة. وتأسيسا على ما سبق يتضح أن صناعة السياسة التعليمية عملية علمية حيث أنها تمر بخطوات تتسق مع خطوات المنهج العلمي في البحث والتفكير لاسيما وأنها في النهاية عملية تؤدي إلى صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أو كل عناصر النظام التعليمي، كما أنها عملية جماعية تشترك فيها القوى الرسمية وغير الرسمية في الدولة.

آلية صنع السياسات التعليمية

تتم صناعة السياسات التربوية في ضوء العديد من الآليات المختلفة، ومن أهم الآليات التي تستعملها الدول العربية في صنع سياساتها التربوية والتي تمثل جزءاً من عملية صنع السياسة العامة في تلك الدول، وهي :

1. آلية الاستفتاء:

وتمثل هذه الآلية أولى الخطوات التي تقوم بها أي حكومة عند الشروع في أي إصلاح تعليمي، حيث توجه الحكومة استفتاء حول جوانب الإصلاح التربوي المطلوب، ويتم توجيهه إلى التربويين لأخذ رأيهم في الإصلاح المطلوب، وتكون التقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء بداية الإصلاح التربوي عند صنع أي سياسة.

2. آلية الندوات والمؤتمرات التربوية: وتعد مجالاً خصباً لمناقشة قضايا ومشكلات التعليم.

3. آلية إعلان الوثيقة: تقوم معظم الدول بإعلان وثيقة تتضمن ملامح سياستها التعليمية والتغير المنشود، وغالباً ما يسبق صدور هذه الوثائق عدة خطوات تطبيقية، مثل عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة وورش العمل التي تناقش فيها مجموعة من المشكلات.

4. التأثير على الرأي العام : تلعب أجهزة الإعلام، والصحافة التربوية، المجالات، والدوريات المتخصصة في مجال التعليم دوراً في صنع السياسة التعليمية بما تعرضه من أفكار وآراء تتعامل مع هذه السياسة

5. ورش العمل:

بعد القيام بالدراسات والبحوث كخطوة أولى في سبيل إعداد سياسة تعليمية يلي هذه الخطوة تكوين ورش عمل تحضيرية تظل منعقدة لعدة أيام، وبعد الانتهاء من ورش العمل يتم التوصل إلى تقرير.

6. آلية الشبكات المساندة لصناعة السياسات:

تلعب آلية الشبكات المساندة دوراً بارزاً في علمية صنع السياسة، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة، ومراقبة تنفيذها، وكسب التأييد الشعبي لهذه السياسات، من خلال دور كل من جهاز الخدمة المدنية، والشبكات المهنية التي تلعب دوراً في تعزيز تعلم الطلاب، وكذلك من خلال مجالس الآباء، والمجالس المحلية.

7. آلية المجالس الاستشارية: يتم بمقتضاها إشراك القطاع الخاص مع الحكومة في صنع السياسات العامة، وتقوم الوزارات بتشكيل هذه المجالس، وتضم ممثلين من الحكومة، ومن نقابات العمال، والمؤسسات الأكاديمية، والجامعات، والمراكز البحثية، والمؤسسات الصحفية، وتناقش هذه المجالس السياسات التنموية التي تقع في اختصاصها.

8. الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارات: وهي من الآليات المستخدمة في كثير من الدول النامية، وذلك للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة.

9. آلية التكنولوجيا: يمثل الأساس المعلوماتي بعداً هاماً في صناعة السياسات، وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً، واقتصرت تأثيرها على ردود الأفعال، وعلى تسيير المشكلات والالتفاف حولها أكثر من اقتحامها والتخلص منها

أساليب صنع السياسات التعليمية

تتنوع الأساليب المتبعة في صنع السياسات التعليمية أو التربوية بتنوع النظم السياسية، والأنماط الإدارية، وبتنوع العوامل التي تتحكم في صنع السياسات التعليمية، فمنها العوامل السياسية، الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية، وعوامل مرتبطة بصناع السياسة، كخلفياتهم الأكاديمية، وخبراتهم الميدانية، وقيمهم، واتجاهاتهم، وأنماط سلوكهم، ومن تلك الأساليب:

أولاً: تكوين الائتلاف:

تستخدم بعض الجماعات أسلوب الائتلاف أو التحالف لتحقيق أهدافها في عملية صنع السياسة، ويتم ذلك من خلال الاشتراك في عدد من المنظمات والاتفاق على هدف ما، وحشد كل القوى لإنجازه.

ثانياً: الطريقة العلمية:



تعد علمية صنع السياسة عملية علمية موضوعية لأنها تتبع في إجراءاتها منهج التفكير العلمي، وتتكون من عدة خطوات مترابطة، فهي عملية تطبق على مراحل تبدأ غالباً بمرحلة وضع الأهداف، ثم اختيار الطرق العلمية المختلفة لتنفيذها، ثم مرحلة التنفيذ، وتوفير الوسائل، والتمويل، والأجهزة المختلفة التي تساعد على ضمان نجاح عملية التنفيذ؛ فهي بذلك عملية تشمل عدة خطوات تبدأ بمعرفة المشكلة، وجمع الحقائق، والتشاور مع الأطراف المعنية، وصوغ السياسة البديلة، والنقاش العام، واتخاذ القرار وتنفيذه، والتغذية الراجعة.

ثالثاً: التفاوض:

يستمد التفاوض أهميته أحياناً من كونه الطريق الوحيد الممكن استخدامه في معالجة القضايا الخلافية، والوصول إلى حلول للمشكلات، وكل فرد مشارك في العملية التفاوضية لديه درجة معينة من السلطة والنفوذ، لكنه في الوقت نفسه ليست لديه السلطة والنفوذ لإملاء إرادته على الطرف الآخر، وقد اكتسب التفاوض عناية خاصة متزايدة كآلية قوية فعالة في تصميم السياسات التعليمية وتنفيذها.

رابعاً: المساومة:

ويتضمن أسلوب المساومة مفاوضات وحلولاً وسطى لتحقيق التعاون بين القادة والإداريين من أجل تحقق المصلحة العامة، ويتم اتباع المساومة كسياسة دولية في كل المجتمعات لتحقيق الصالح العام، وتعد المساومة أسلوباً هاماً لتحديد أفضل الاختيارات المطروحة للحصول على الموافقة

خامساً: التنافس

وفيه يسعى طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، يعتمد المنافس على تحقيق مرماه دون أن يقدم أدنى فائدة للخصم، وقد يلجأ المتنافسان إلى المساومة حفاظاً على وجودهما، كما في حالة تكوين الائتلاف الحكومي.

سادساً: الصراع

ويحدث الصراع عندما تتعارض أهداف الفاعلين بصورة مباشرة، وحينما يؤدي نجاح أحد الطرفين إلى التسبب في خسائر مباشرة للطرف الآخر.

سابعاً: التعاون:

يتم التعاون عندما يستحيل فوز طرف دون الطرف الآخر، حينئذ يتم تعاون كل القوى، ويحدث ذلك في مواقف نادرة .

شروط الإعداد الجيد للسياسة التعليمية:

1. توافر الرغبة السياسية

التي يترتب عليها وضع المشكلة موضوع السياسة على جدول أعمال الحكومة، إذ أن تقديم سياسة تعليمية جديدة أو تعديل في السياسة القائمة تبدأ أولاً من رغبة الإدارة العليا ممثلة في الوزارة المعنية وهي وزارة التعليم العالي.

2. الدينامية الاجتماعية:

إذ لا بد أن تعكس السياسة التعليمية تلك التفاعلات المركبة في النسيج الاجتماعي، سواء كان هذا النسيج سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو قيمياً، بمعنى يجب أن تعكس العلاقة الدينامية بين المجتمع والتعليم.

3. الأساس المعلوماتي:

حيث ينبغي أن توضع على أساس معلوماتي عميق ومتعدد الأبعاد، فهي لا توضع من فراغ إذ تستند إلى شبكة من المعلومات الدقيقة والواقعية والمتوقعة، حول كل ما يحيط بالسياسة التعليمية من بيانات خاصة بالسكان والاقتصاد وطبيعة المجتمع وغيرها.

4. الجهد التعاوني:

حيث يحتاج وضعها إلى تعاون وتضافر جهود كافة المؤسسات من خارج المجال التعليمي، كمؤسسات الإنتاج والخدمات والمنظمات الإقليمية والدولية.

5. المرونة:

حيث ينبغي أن تراعي الإمكانات المادية للمجتمع والمصادر البشرية اللازمة لوضع السياسة التعليمية موضع التنفيذ، وكذا الإطار المرجعي والقيمي للأفراد، والأخذ بأسلوب البدائل حتى لا تكون السياسة جامدة.

6. البناء المؤسسي:

حيث ينبغي ربط الأهداف التعليمية الكبرى والسياسات التعليمية بعملية التخطيط التعليمي.

7. شمولية المحتوى:

حيث يلزم اتخاذ مواقف واضحة من القضايا الهامة في مجال التعليم، ومنها ديمقراطية التعليم وجودة التعليم ومجانيته، وقضايا المرأة، والإصلاح التعليمي وغيرها من القضايا.

8. الأساس العلاجي للمشكلات:

بحيث تتضمن السياسة موقفا توصيفيا لعلاج بعض المشكلات الأساسية التي تعترض حركة التعليم وتحد من كفاءته.

9. الاستمرارية:

إذ يجب أن لا تلغي السياسات التعليمية السياسات التي قبلها، بقدر ما تضيف إليها أو تعدلها، وبذلك لا بد من تواصل الجهود التي تحقق الأهداف التي تم وضعها.

10. توفير المناخ المناسب لوضع السياسة التعليمية موضع التنفيذ:

من خلال القيادة التعليمية الواعية القادرة على اتخاذ القرار السليم والحاسم ومتابعة تنفيذه.

11. المعيار الاستعدادي:

حيث ينبغي أن تشجع السياسة التعليمية التجديد والتطوير التعليمي في كافة عناصر العملية التعليمية.

12. المشاركة الفعالة:

إذ يجب فتح مجال المشاركة لذوي الخبرة والتجربة وأصحاب الرأي في صياغة وصنع السياسة التعليمية.

13. التنبؤ بالمستقبل:

إذ يجب ضمن هذه العملية أن يتم توجيه جهود صانعي السياسة التعليمية لتحقيق الأهداف المستقبلية، من خلال التنبؤ باحتياجات المجتمع التعليمي في المستقبل.

14. التأييد والمساندة:

إذ يزيد من فاعلية هذه العملية تأييد ومساندة المؤسسات الصانعة للسياسة للعاملين في المجال الإداري مما يترتب عليه تحقيق الأداء الجيد للسياسة، ويساعد على تحسين أساليب العمل وقواعد اختيار العاملين فيه.

15. دقة المعلومات:

إذ لا يمكن صنع السياسة التعليمية دون الاعتماد على معلومات دقيقة عن النظام التعليمي ككل وبالتفصيل، ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وشاملة ومتكاملة ومتاحة.

16. استخدام نتائج البحوث العلمية الخاصة بالتعليم :

بحيث تعتمد هذه العملية على نتائج البحوث التي تعتبر أداة رئيسية لإنتاج المعلومات وحل المشكلات التعليمية ورصد التطورات المرتبطة بالسياسة التعليمية وتفسيرها، وهي تشكل مصدرا مهما للسياسة التعليمية. إن الإعداد السليم للسياسة التعليمية يستوجب أن تتكامل فيها كل هذه الشروط، وإلا كانت غير مفيدة ومجرد تبديد للوقت والجهد والإمكانات، وباعتبارها أهم السياسات الاجتماعية، فهذا يُحتم وجود منظومة تقييمية (مؤشرا تكمية وكيفية)، على أساسها يتم قياس مدى التزام صناع السياسة التعليمية بهذه الشروط والمعايير.

خاتمة

وتؤكد الاتجاهات التربوية المعاصرة على ضرورة مواكبة السياسات التربوية والتعليمية لمتطلبات واحتياجات العصر، فضلاً عن متطلبات المستقبل المتوقع حدوثها، حتى يكون الطالب قادراً على التعامل مع القضايا المعاصرة خاصة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، لذلك لابد من تضافر جميع الجهود لصناعة وتطوير السياسات التعليمية، وكيفية اختيارها وجمعها وتحليلها وتفسيرها من ثم توظيفها التوظيف السليم في العملية التعليمية وما يتبع ذلك من متابعة وتقييم لهذه السياسات للتأكد من فاعليتها وأثرها في التنمية.

نتائج المحاضرة السابعة

مفهوم صنع السياسات التعليمية

محاور ومعايير صنع السياسات
التعليمية

آلية وأساليب صنع السياسات
التعليمية

شروط الإعداد الجيد للسياسات التعليمية

الغفير، فتون. (2015). **أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.** أطروحة دكتوراة غير منشورة. جامعة دمشق، دمشق.

المهدي، ياسر، و الفهدي، راشد، ولاشين، محمد، و الشنفرى عبدالله (2014). **آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين،** المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3 (11).

الإمام، سالمة (2017). **صنع السياسة التعليمية الجامعية - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر 1990-2010.** أطروحة دكتوراة. جامعة الجزائر.

عياصرة، معن محمود. (2011). **نظم وسياسات التعليم نماذج عربية وأجنبية.** عمان: دار وائل للنشر

السهي، محمد بن علي بن محمد. (2019). **تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة"** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود.

سياسات التعليم



د. إيمان عثمان المصري
د. الاء طارق الضمرات أ.د. محمد بن محمد مخلص

الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

مكتبة
الرشد
rushd
bookstore

المراجع

المصري، إيمان، والضممرات، آلاء، ومخلص، محمد (2024).
سياسات التعليم، مكتبة الرشيد: الرياض.

الحسين، أحمد (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز
العلمي للدراسات السياسية.

Tagler, Sandra (1997) Educational Policy and
Politics of Change, New fetter lane, England.



Thank You